

فك رموز سياسة فرنسا المتوسطية والخارجية ضد تركيا

غالب أمره يلديرم*

ملخص: يمكن تحليل سياسة فرنسا المتوسطية من منظور تاريخي، ومن خلال عناصرها الجيوسياسية والجيوثقافية، مثل معضلة الحضارة الغربية والشرقية، وخلفية الاستعمار. أصبحت سياسة فرنسا متشابكة مع تورطها في نزاع شرق البحر المتوسط ضد تركيا؛ نتيجة اكتشاف الغاز الطبيعي في المنطقة في السنوات الأخيرة. يعكس تحديد فرنسا الجمهورية التركية على أنها "عدو خارجي" المخاوف السياسية والاقتصادية للأولى فيما يتعلق باحتياطيات الغاز في البحر المتوسط. لذلك تصرّ فرنسا في إطار تصورها لقيادة المنطقة على أن يتبنى الاتحاد الأوروبي نهجاً سياسياً إقصائياً تجاه تركيا، من خلال دعم سياسي ودبلوماسي من فرنسا لليونان وقبرص.

* جامعة ليل، فرنسا

الكلمات المفتاحية: فرنسا، تركيا، اليونان، الاتحاد الأوروبي، شرق المتوسط، الإسلاموفوبيا.

Deciphering France's Mediterranean and Foreign Policy against Turkey

GALİP EMRE YILDIRIM *

ORCID NO : 0000-0001-7833-7146

ABSTRACT France's policy has become intertwined with its involvement in the Eastern Mediterranean dispute against Turkey as a result of the natural gas discovery in recent years in the region. France's identification of Turkey as an 'external enemy' reflects the former's political and economic concerns in regard to the Mediterranean gas reserves. Therefore, the envisaged French leadership in the region insists that the EU adopt an exclusionary political approach toward Turkey with the political and diplomatic support of France for Greece and Cyprus.

* University of
Lille, France

Keywords: France, Turkey, Greece, European Union, Eastern Mediterranean, Islamophobia.

رؤساء تركية

2021-(2/10)

151 - 174

مقدمة

يمكن تحليل سياسة فرنسا المتوسطية من منظور تاريخي، ومن خلال الظروف الفعلية المتعلقة بعناصرها الجيوسياسية والجغرافية الثقافية، مثل المعضلة الحضارية بين الغرب والشرق، وخلفية الاستعمار. وبالرغم من أن هذين العنصرين مكملان لبعضهما بعضاً، إلا أنهما يتقاطعان مع المصالح السياسية والاقتصادية للدولة التركية في المنطقة. تاريخياً، عزز نابليون بونابرت ونابليون الثالث الوجود الفرنسي في إفريقيا والشرق الأوسط. كان هذا مهمّاً لتشكيل عالم فرانكوفوني في هذه المناطق، وحماية المصالح السياسية والاقتصادية لفرنسا. كانت إستراتيجية مشتركة للقوى الاستعمارية في القرن التاسع عشر، حيث برزت الحرب العالمية الأولى على أنّها أحد أسباب تضارب مصالح هذه القوى. في نهاية الحرب العالمية الأولى، أنشأت عصبة الأمم أساساً قانونياً للاستعمار الأوروبي من خلال نظام الانتداب. كان هذا جزءاً من مهمّة الحضارة الفرنسية؛ للحفاظ على الوجود الفرنسي في المنطقة، وأسست السياسة الفرنسية المتوسطية على أساس هذا التراث التاريخي.

منذ عام 1960، اتّبعَت الإدارة الديغولية ذلك وفقاً لماضي فرنسا الاستعماري. لذلك من الناحية الجيوسياسية يمكن لفرنسا تثبيت نفوذها السياسي في المناطق المتداخلة مع تركيا في الشرق الأوسط، وشرق البحر المتوسط.

إن حقيقة أن فرنسا تحاول الحفاظ على وجودها السياسي في الشرق الأوسط وشرق البحر الأبيض المتوسط تتحدى بوضوح السياسة الخارجية لتركيا، كما أن وجود تركيا في المنطقة يتحدى السياسة الخارجية الفرنسية. على سبيل المثال، في عام 2019، عدّت فرنسا الاتفاق الليبي التركي بشأن معاهدة الحدود البحرية، من أجل إنشاء منطقة اقتصادية خالصة في البحر الأبيض المتوسط - تهديداً حقيقياً للاتحاد الأوروبي.

ومن وجهة نظر جيوسياسية وجيوثقافية، قد تفترض فرنسا أن جيران ليبيا الجنوبيين، تشاد والنيجر ومالي والسودان، وربما أيضاً جيرانها الشرقيين، تونس والجزائر، من المحتمل أن تكون هذه الدول مناطق الاختراق التالية من قبل تركيا، وهذا يعني أن تأثير فرنسا في هذه المستعمرات القديمة سيكون عرضة لخطر الضعف.

بعبارة أخرى، قد يؤدي صعود نفوذ تركيا في المنطقة إلى إعادة تشكيل تكوين السلطة في شمال ووسط إفريقيا، على حساب فرنسا، التي تحاول اتباع سياسة القيادة في البحر الأبيض المتوسط.

تتجلى إرادة فرنسا في أن تكون رائدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط في إطار

التفاعلات متعددة المستويات للعديد من الجهات الفاعلة، وبخاصة الاتحاد الأوروبي، الذي تؤدي مشاركته إلى تعقيد العلاقات بين فرنسا وتركيا.

من أجل حشد الرأي العام ضد تركيا على المستوى الوطني والأوروبي والدولي، روج القادة الفرنسيون لسياسة مناهضة لتركيا، ركزت على إستراتيجية دعم مواقف الدول الأوروبية، وبخاصة اليونان وقبرص، حتى لو كانت اليونان قد فعلت ذلك في حدود إقليمية بحرية محدودة داخل شرق البحر الأبيض المتوسط. وقد قاومت تركيا السياسة المتطرفة لليونان المدعومة من فرنسا، بتطبيق دبلوماسية الزوارق الحربية لحماية قبرص التركية، وحقوق تركيا التي تجاهلتها فرنسا واليونان وقبرص والآن ألمانيا، ويمكن الآن اعتبار الوساطة الألمانية بين تركيا واليونان متحيّزة. لكن بعض الدول الأخرى، مثل إسبانيا وإيطاليا وبلغاريا والمجر، فضّلت عدم حجب قنوات الحوار مع تركيا؛ لأسباب إستراتيجية معينة. وتشير المقاربة السياسية لإيطاليا وإسبانيا، حتى لو لم يتم تعريفها بالكامل على أنها مؤيدة لتركيا، إلا أنهما تطالبان بسياسة أوروبية أكثر على البحر الأبيض المتوسط بدلاً من مجرد قبول إرادة فرنسا لتكون الأكثر ريادية في البحر المتوسط.

تبرز تركيا الآن بوصفها قوة إقليمية قادرة على إنتاج سياساتها الخاصة في الشرق الأوسط وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، وهذا يمثل مصدر قلق خاص لفرنسا، التي ادّعت القيادة في هذه المناطق. وفي هذا الصدد، أعرب وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان عن قلق الحكومة بشأن نفوذ الصين الإستراتيجي، وكذلك تأثير روسيا وتركيا في القارة الإفريقية.¹

وصلت سياسة فرنسا المتوسطية ضد تركيا إلى حدودها الواقعية في شرق البحر الأبيض المتوسط، ومن أجل التأثير في الرأي العام وكسب الدعم ضد تركيا اتّبع بعض السياسيين الفرنسيين رفيعي المستوى نهجاً (شعبوياً) من خلال استغلال الانقسامات الدينية في كل من فرنسا وأوروبا. وقد ساعد هذا الاتجاه فرنسا على تطبيق سياسات إقصائية ضد تركيا من الاتحاد الأوروبي. نتيجة لذلك، تبدو السياسة الفرنسية على المستويين الوطني والدولي متناقضة في سياق قيمها الوطنية والأوروبية.

على سبيل المثال، طوّرت فرنسا إستراتيجيات السياسة الخارجية مع حفر في ليبيا والسياسي في مصر،² بينما تعامل ماكرون مع الموقف التركي في ليبيا باعتباره تهديداً حقيقياً لأمن الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك ارتبطت هجمات باريس في نوفمبر 2015 في فرنسا ارتباطاً وثيقاً بالقيم الإسلامية، وجرى تصوير معارضة أردوغان لمثل هذا الخطاب في وسائل الإعلام باسم «المسألة التركية»، مثل المسألة الشرقية القديمة، وهذا سمح للقادة الفرنسيين بالحصول على الدعم الأوروبي في الشرق الأوسط.³

في عام 2019 اتهم ماكرون تركيا أحياناً بالتعاون مع داعش، قائلاً: «عندما أنظر إلى تركيا، فهم يقاتلون الآن ضد أولئك الذين قاتلوا إلى جانبنا. وأحياناً يعملون مع وسطاء داعش».⁴ بالإضافة إلى ذلك، خلال مؤتمر «يورو ميد7» في كورسيكا، صنّف ماكرون تركيا وروسيا بوصفهما عاملين مزعزين للاستقرار في البحر الأبيض المتوسط.⁵

وقد كانت المسائل الأساسية التي ظهرت بعد ذلك هي: الخلفية التاريخية للسياسة الفرنسية المتوسطية التي تدفع القادة الفرنسيين إلى اتباع نهج إقصائي ضد تركيا بإستراتيجية خطابية شعبية، والإستراتيجيات التي طوّرتها فرنسا لسياستها المتوسطية المذكورة أعلاه، وكذلك العقبات التي تعترض هذه الإستراتيجيات.

تحاول هذه الورقة بحث كيفية إنتاج فرنسا سياستها الخاصة بالبحر المتوسط، بهدف فرض السيطرة على موارد الطاقة ضد تركيا من خلال خطاب (شعبي) ومناهض لتركيا.

تعد الفرضية الرئيسة لهذا البحث أن الفرنسيين يركزون على خصائص تركيا الإسلامية، وعلى تحريض معاداة أوروبا بوصف ذلك جزءاً من إستراتيجية جيوسياسية أكبر تهدف إلى تصنيف تركيا بوصفها تهديداً خارجياً للسياسة الخارجية الفرنسية. وقد حاول السياسيون الفرنسيون بناء هذه السياسة على عناصر تاريخية، على غرار أطروحة هنتنغتون «صدام الحضارات» التي ركزت على التناقضات الثقافية والتاريخية بين الغرب والشرق. في هذه العملية، هم يخلطون بين الخطاب المعادي للإسلام والمناهض لتركيا لدى الرأي العام الأوروبي والفرنسي؛ لإقناع ناخبهم بأن سياستهم الخارجية العدوانية في شرق البحر المتوسط ضرورية لأمن فرنسا والاتحاد الأوروبي، حتى لو كانت فرنسا والعديد من دول الاتحاد الأوروبي ليس لها حدود بحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، فإن هذه الإستراتيجية الخطابية لها بعض القيود عند أخذ وجود الجاليات المسلمة في فرنسا والخلفية الاستعمارية لفرنسا في الاعتبار. وهذا هو السبب في إخفاق سياسة فرنسا الجديدة تجاه المسلمين الفرنسيين، حيث تعتبر سياستها العدوانية المتوسطية ضد تركيا متشددة، خاصة بسبب إعادة فتح الحوارات بين تركيا واليونان وموقف الدول الأوروبية الأخرى، مثل إسبانيا وإيطاليا. تتكون طريقة البحث المستخدمة هنا من مراجعة الأدبيات الموجودة حول الخلفية التاريخية للسياسة الفرنسية المتوسطية، وتحليل محتوى خطابات القادة ووسائل الإعلام في فرنسا.

ستناقش الورقة فيما يأتي هذه الموضوعات: أولاً: الخلفية التاريخية لسياسة فرنسا المتوسطية. ثانياً: تحليل سياسة فرنسا في البحر الأبيض المتوسط على المستوى الوطني والأوروبي. أخيراً: سيحدد هذا التحليل حدود السياسة الفرنسية في البحر المتوسط نتيجة لموقف تركيا.

الخلفية التاريخية لسياسة فرنسا "تحوّلت الحقوق التجارية المتوسطية"

الممنوحة لفرنسا في

القرن التاسع عشر تدريجياً

إلى هيمنة سياسية

داخل الأراضي العثمانية

تمتّع سياسة فرنسا المتوسطية بمسارات تاريخية عميقة تعود إلى القرن السادس عشر عندما منح السلاطين العثمانيون فرنسا امتيازات تجارية واقتصادية من أجل ممارسة أنشطتهم بطريقة أكثر أماناً. استفادت فرنسا من هذه الحقوق التجارية، التي منحها السلطان مباشرة؛ لأن الحكام العثمانيين كانوا يعزّزون منع إقامة تحالف بين هابسبورغ والإمبراطورية الفرنسية. وبالفعل، فقد جرى استضافة الجنود العثمانيين، تحت قيادة بارباروس، في شتاء عام 1543 في طولون، من أجل تنظيم هجوم عسكري على الإمبراطورية الرومانية المقدسة.⁶ وقد فتح هذا التحالف الإستراتيجي مع الإمبراطورية العثمانية الباب أمام فرنسا لتطوير عمليات الاستحواذ الاقتصادية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وتحوّلت الحقوق التجارية الممنوحة لفرنسا في القرن التاسع عشر تدريجياً إلى هيمنة سياسية داخل الأراضي العثمانية، حيث كانت القوى الأوروبية المختلفة متورطة بالفعل على نطاق واسع. وأدت الحملة الفرنسية على مصر وسوريا في القرن التاسع عشر إلى إضعاف الحكم العثماني في إفريقيا والشرق الأوسط، وسرّعت من عملية التهميش في المقاطعات.

نظراً لمزاياها، يمكن لفرنسا أن تبتكر منطقة اقتصادية وسياسية في البحر الأبيض المتوسط وفقاً لمنهجين: أولاً، منظور سانت سيمونيان بوصفه مشروعاً سلمياً، وثانياً، تركيز القوى الأوروبية بشكل مكثف إستراتيجياتها على التقسيم الكلي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

وقد دافع شوفالبيه عن الرأي القائل بأن البحر يمكن أن يوفر فرصة للإجماع بين القوى الغربية بشأن المسألة الشرقية.

في نهاية المطاف، تطلبت تسوية المسألة الشرقية إنشاء بنية أوروبية المركز في البحر الأبيض المتوسط، على حساب السيادة التركية في المنطقة. وهكذا أصبحت إستراتيجية إضعاف السيادة التركية في المنطقة جزءاً مركزياً من أيديولوجية الفرنكوفونية والاستعمار لفرنسا.⁷ هنا، تولّت الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية مهمة حضارية في المغرب العربي على أساس «باكس رومانا» المزعوم، وأعلنت نفسها «الحارس الشرعي للوحدة اللاتينية المتوسطية الحقيقية، في مواجهة الحكم السياسي الذي فرضته الإمبراطورية العثمانية...»⁸ كان من الممكن تحويل البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة فرنسية⁹

بوصف ذلك جزءاً من إستراتيجية إقليمية، لكن هذا الطموح السياسي أعاقه اندلاع الحرب العالمية الأولى. بحلول نهاية الحرب، اكتسب الاستعمار بعداً قانونياً باعتباره نظام الانتداب لمصلحة الفائزين في الحرب، وبخاصة فرنسا والمملكة المتحدة، وهو نظام جرى ترسيخه من خلال إنشاء عصبة الأمم في عام 1920.¹⁰

تأثير إنهاء الاستعمار في سياسة فرنسا المتوسطية

بدأ الاستعمار الأوروبي يتخذ شكل الحماية السياسية في دول إفريقيا والشرق الأوسط؛ نتيجة لقرار سان ريمو الذي صدر في 26 أبريل 1920. ومن هنا، تمكنت فرنسا من الحفاظ على سيطرتها على قناة السويس والتأثير في البحر الأبيض المتوسط حتى هزيمتها في عام 1940 على يد الاحتلال النازي في الحرب العالمية الثانية. وحقبة أن فرنسا قد جرى تحريرها من قبل قوات الولايات المتحدة في عام 1945 تعني قبول الموقف المهيم سياسياً واقتصادياً للولايات المتحدة، الذي ضمن المساعدة المالية لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، والحماية من التوسع الشيوعي خلال الحرب الباردة. من الآن فصاعداً، كان من المفترض أن تكون السياسة الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط متناغمة مع الناتو والولايات المتحدة. ومع ذلك، اختار ديغول تأكيد نيته في متابعة السياسة المستقلة في البحر الأبيض المتوسط في الستينيات،¹¹ بالرغم من أن فرنسا أصبحت بالفعل قوة ثانوية في البحر الأبيض المتوسط؛ نتيجة فقدان مستعمراتها في إفريقيا، وهذا سمح للولايات المتحدة بزيادة قيادتها في المنطقة.¹²

أصبحت عملية إنهاء الاستعمار مصدر قلق كبير للإدارة الديغولية مع استقلال الجزائر في عام 1962. بالإضافة إلى ذلك، اتبعت فرنسا سياسة ودية مع «إسرائيل» حتى عام 1967 من أجل موازنة العرب في الشرق الأوسط. ومع ذلك، احتاج ديغول إلى إعادة النظر في هذه السياسة مع «إسرائيل» بسبب حرب الأيام الستة، التي تسببت في عدم الاستقرار في مضيق تيران وقناة السويس.¹³ سوَّغ اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة عام 1973 مخاوف فرنسا السياسية. في العام نفسه أدت الصدمة النفطية إلى تعقيد قضية إنهاء الاستعمار والأمن الإقليمي. يفترض جوليانو جارافيني أن أزمة النفط كانت مرتبطة مباشرة بالاستقلال السياسي والاقتصادي للبلدان التي قامت بإنهاء الاستعمار.¹⁴ نتيجة لذلك، كان على فرنسا أن تخفف من سياستها المناهضة لبريطانيا لمصلحة الانضمام إلى المجموعة الأوروبية من أجل إدارة العمليات المعقدة المتعلقة بإنهاء الاستعمار وأمن الطاقة وعدم الاستقرار الإقليمي.¹⁵ ومع ذلك، فضل الحكام البريطانيون التعاون مع الولايات المتحدة لتنظيم إستراتيجية النفط لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك).¹⁶

يمكن تفسير السياسة الخارجية التي جرى تطويرها بحيث تصبح فرنسا لاعباً مهماً



في نهاية المطاف في البحر الأبيض المتوسط من خلال رغبتها في استعادة موقع قيادي في النظام الدولي. منذ عام 1970، كان دور فرنسا في الشؤون الدولية يميل إلى التراجع بسبب القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي أضعفت تدريجيًا القدرة العسكرية للحكومة. جرى تفسير قرارات فرنسا وسياساتها الاستبدادية تجاه البحر الأبيض المتوسط والمغرب العربي على أنها «سياسات ضعف» من قبل إدوارد أ. كولدريج،¹⁷ التي احتاجت إلى دعم سياسي ضد بريطانيا في جبل طارق، ضد القوى العظمى في العصر: الولايات المتحدة وروسيا السوفيتية، بينما حاولت فرنسا الحفاظ على علاقات وثيقة مع الدول الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط، وبخاصة تونس وليبيا.¹⁸ وقد ظهر تكاثر الجهات الفاعلة بحلول الثمانينيات.

تزايد الفاعلين في المنطقة

منذ الثمانينيات، كان على فرنسا أن تطور نوعًا من سياسة التعاون مع القوى المهمة الأخرى في المنطقة، مثل الولايات المتحدة، التي تعدّ البحر الأبيض المتوسط نقطة دخول إستراتيجية يمكن من خلالها اختراق أوراسيا والشرق الأوسط، التي توجد فيها

تركيا. حيث تؤدّي قبرص دورًا محوريًا، ولاسيّما مع قاعدتها العسكرية في إنجريك، وتمثل قبرص جغرافيًا الوجود التركي المتقدم.

لهذا السبب لم تعترف الدول الأوروبية ولا الولايات المتحدة بالوضع الراهن الذي طرحته تركيا في عام 1974 على جزيرة قبرص من أجل حماية حقوق المجتمع التركي. جرى التسامح معها بشكل لا إرادي بسبب موقف تركيا الإستراتيجي فيما يتعلق بالحرب الباردة ضد التوسّع الروسي. وبصفتها شريكًا استراتيجيًا لحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة، تعد تركيا في قلب القضايا الجيوسياسية والحيوية في البحر الأبيض المتوسط، ولاسيّما معارضة التوسع السوفيتي في الشرق الأوسط وإفريقيا.

يمكن تفسير الأدوار المتغيرة بحلول الثمانينيات على أنها تكاثر للجهات الفاعلة في المنطقة. من جهة، حاولت فرنسا إعادة تنشيط سياستها الاستعمارية القديمة، التي كانت تهدف إلى السيطرة على البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط باستخدام روابطها التاريخية. ومن جهة أخرى، حاولت فرنسا إدارة مواقف الدول الأوروبية الأخرى في البحر الأبيض المتوسط، مثل إيطاليا وإسبانيا؛ للحفاظ على النفوذ السياسي الفرنسي على السواحل الإفريقية.

كان على إستراتيجية فرنسا المتوسطية الآن أن تنتقل من الفردية إلى التعاون القائم على نقطتين جيوسياسيتين، تشمل خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومنتدى غرب البحر الأبيض المتوسط (حوار 5+5). هدفت المبادرة الأولى إلى الجمع بين 16 دولة من دول البحر الأبيض المتوسط والمجتمع الأوروبي في عام 1975 من خلال إنشاء إطار قانوني وفقًا لاتفاقية برشلونة، التي جرى تبنيها في عام 1976. وقد جرت مراجعة عملية برشلونة في عام 1995 من أجل إنتاج سياسات تتماشى مع حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة.¹⁹ جرى إطلاق منتدى الحوار 5+5 رسميًا في عام 1990 بين الدول الأوروبية على الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط والجانب الجنوبي من البحر الأبيض المتوسط في إفريقيا، بهدف التفاوض حول المشكلات المتعلقة بالحدود، والتركيز على الهجرة والاتجار بالبشر، إلخ. ويهدف هذا المنتدى بشكل واضح إلى إرساء آليات التكامل الضرورية للدول الأوروبية الواقعة على الساحل الغربي للبحر الأبيض المتوسط من خلال تشكيل منطقة طرفية من الدول الإفريقية.

تظل هذه المبادرات مهمة لفهم كيفية تطوير عملية برشلونة، وما الميول الجيوسياسية التي سمحت لفرنسا بالتظاهر بأنها أدّت دورًا مركزيًا في البحر الأبيض المتوسط؟ بل وحتى تجاوز المؤسسات الأوروبية في بعض الأحيان. يُعدّ الموقع الجغرافي لتركيا، الذي يمتد من أوروبا الشرقية إلى القوقاز - عنصرًا أساسيًا لإظهار نوع الموقع الإستراتيجي

الذي ترغب فرنسا في احتلاله في المنطقة. علاوة على ذلك، بصفتها عضوًا محتملاً في الاتحاد الأوروبي يمكن لتركيا أن تؤدي دورًا أكثر نشاطًا في عملية برشلونة، ولا سيما في إطار مراقبة الحدود، التي تعد في الواقع مشكلة حاسمة لأوروبا؛ بسبب الهجرة غير النظامية القادمة من الشرق الأوسط.

يمكن أن تكون اتفاقية إعادة القبول المبرمة في عام 2013 بين أنقرة وبرلين مثالاً جيداً في هذه المرحلة لفهم سبب معارضة فرنسا لموقف تركيا المعزز، واتفاقها مع ألمانيا المستقلة عن الاتحاد الأوروبي. خلال مقابلة صحفية في أيدجان في عام 2016، انتقد الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي أن فرنسا ليس لها دور في المفاوضات بين تركيا وألمانيا. وأعرب عن دهشته من أن ميركل تفاوضت مع أردوغان واستغرب عدم وجود دول أوروبية أخرى بقوله: «هل كانت هولندا مشغولة؟ هل فرنسا ليست المعنية؟ ما هذه المفاوضات الثنائية؟ إن ما حدث لا معنى له». كما عدّ إعفاء 80 مليون تركي من التأشيرة سيجعل منطقة شنغن منطقة هجرة هائلة.²⁰ بالنسبة له «هذا ابتزاز». من أجل موازنة ألمانيا في الاتحاد الأوروبي طوّرت فرنسا ساركوزي مشروع الاتحاد المتوسطي، متجاوزة المؤسسات الأوروبية التي كانت خطوة مهمة في فرض ريادة فرنسا في أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. وقد أشار الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط المنعقدة في 13 يوليو/ تموز 2008 بوضوح إلى أنه «في الوقت الذي تكتمل فيه الإجراءات المتعلقة ببعدها الإقليمي، فإن عملية برشلونة: (الاتحاد من أجل المتوسط) ستكون مستقلة عن سياسة توسيع الاتحاد الأوروبي، ومفاوضات الانضمام، وعملية ما قبل الانضمام.²¹ وضعت هذه المعايير الواضحة تركيا بشكل ملموس خارج التكوين السياسي في البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، فإن الأسئلة المتعلقة بتركيا، مثل الإعفاء من التأشيرة، والعضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، والوجود التركي في الشرق الأوسط وإفريقيا- هي مخاوف لفرنسا، كما هو موضح في الأقسام الآتية.

تصنيف تركيا تهديداً ضد فرنسا وأمن الاتحاد الأوروبي

تسلط هذه البانوراما التاريخية التي تتبع الخطوط العامة للسياسات الفرنسية المتوسطية- الضوء على الاتجاه السياسي الفعلي لفرنسا في المنطقة. يمكن تصنيف هذا الاتجاه في 3 فئات مختلفة: (1) تعزيز التأثير الفرنسي في الاتحاد الأوروبي، (2) الحفاظ على موقع إستراتيجي في إفريقيا، (3) توسيع دور فرنسا السياسي والعسكري في شرق البحر المتوسط. وتجدر الإشارة إلى أن العنصرين الأخيرين يكشفان قضية إسباغ الشرعية على أفعال فرنسا التي تمتد أحياناً إلى استخدام القوة الصارمة في الرأي العام الدولي والأوروبي والفرنسي. منذ رئاسة ساركوزي، كانت فرنسا تحاول إنشاء عدو خارجي

متخيّل يمكن استخدامه أداة لإسباغ الشرعية على أفعالها السياسية في السياسة الخارجية، ويبدو أنه جرى تحديد تركيا بوصفها شخصيةً مثالية لهذا الغرض السياسي. وقد أعلن ساركوزي عن معارضته المستمرة لانضمام تركيا الكامل إلى الاتحاد الأوروبي، قائلاً: «لطالما عارضتُ هذا الدخول وما زلت كذلك. أعتقد أنني أستطيع أن أقول: إن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء (في الاتحاد الأوروبي) تتفق مع موقف فرنسا».²² وخلال مقابلة في أيدجان، صرح ساركوزي بوضوح مرة أخرى أن تركيا تقع في آسيا الصغرى، وهذا يعني أنها ليست أوروبية، لا جغرافياً ولا ثقافياً ولا تاريخياً، مضيفاً: «إذا قلنا ذلك عن تركيا، فهذا موت لأوروبا... حتى روسيا أوروبية أكثر من تركيا». وجرى استخدام الروايات التاريخية المعادية للمسيح حول الإمبراطورية العثمانية والأترك، والتطور السياسي الإستراتيجي لتركيا الحديثة في ظل الحكومات المحافظة لخلق شبح التهديد غير الواقعي، والعدو المتخيّل.²³

يرتبط الطيف السياسي الحالي، مع تصاعد العنصرية في العديد من البلدان الأوروبية ارتباطاً وثيقاً بالخطاب المسيحي المحافظ والقومي، والخطاب المعادي للإسلام.²⁴ حاول الاتحاد الأوروبي التعامل مع أزمة اللاجئين التي تنبع من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط من خلال استخدام نهج سياسي إقصائي قائم على «المعضلة الحضارية» الخيالية لصمويل هنتنغتون²⁵، التي يمكن تفسيرها على أنها سرقة لمفهوم تاريخ جاك جودي.²⁶ علاوة على ذلك، أدت الهجمات الإرهابية في فرنسا إلى وصول الإسلاموفوبيا إلى ذروتها على المستوى السياسي والاجتماعي، حيث تحولت حالة الطوارئ التي حدّت من الحقوق والحريات الأساسية للمسلمين إلى نوع من المطاردة للعائلات المسلمة.²⁷ ونتيجة لذلك، قامت الحكومة الفرنسية بتفعيل الآليات السياسية القمعية على المجتمع المسلم من خلال استغلال حرية التعبير في حين تنطوي على «سياسة خارجية فردية» في البحر الأبيض المتوسط ضد تركيا.

آثار سياسة فرنسا المتوسطية في الشؤون الداخلية

قبل تحليل آثار سياسة فرنسا المتوسطية في الشؤون الداخلية، سيكون من المفيد تقديم وصف موجز لاستخدام السياسيين لقضايا السياسة الخارجية في الشؤون الداخلية. يجب أن تؤخذ الإستراتيجية الخطابية للسياسيين في الشؤون الخارجية بعين الاعتبار من أجل فهم كيفية تأثير السياسيين الفرنسيين أو خلقهم لتوجهات الرأي العام. يصير التقليد ما بعد البنيوي بشكل عام على تبني وجهات النظر «الفوكوية» لتحليل الخطاب في السياسة الخارجية لفك رموز مفاهيم السياسة الخارجية المركزية، مثل مصالح الدولة والشعب، خصوصاً بالنسبة للاتحاد الأوروبي. تلاحظ الأكاديمية سينيم أيدين دوزجيت أن هذا



التقليد لا يأخذ بالضرورة في الاعتبار البعد اللغوي للخطاب.²⁸ بالنسبة لهذه الورقة، كان من الضروري التركيز على اللغة التي يستخدمها السياسيون الفرنسيون، وفي أي سياق يستخدمونها. على سبيل المثال، يمكن القول: إن الإصرار على استخدام كلمات مثل «الإسلام» و«الإرهاب» أو «تركيا» و«الدولة الإسلامية» في خطابات السياسيين الفرنسيين - جزء من إستراتيجية للتأثير وخلق رأي عام.

داخل منطقة البحر الأبيض المتوسط، يمثل هذا أيضًا البعد الجيوسياسي للمعضلة الحضارية المذكورة أعلاه. يؤكد مايكل ج. شايبرو أن جانبي الإستراتيجية الخطابية، يقصد السياسيين والجمهور، اللذين ينتج عنهما موقف الجغرافيا السياسية يمكن أن يكونا مرتبطين بشكل مباشر بالعرض الذي تهدف هذه الورقة إلى إظهاره.

أولاً، اتخذ الخطاب السياسي في الشؤون الخارجية شكلاً يتماشى مع المعسكرات القائمة والمتضاربة والتحالفات الإستراتيجية و/أو المحتملة. ثانيًا، طوّر الفاعلون خطابهم من أجل اكتساب بعض القوة والسلطة الاقتصادية على المستوى الدولي.²⁹ يؤكد إيكارت ويرتس وإدوارد سولير ليتشا أن القادة الفرنسيين «تبنا دلالات (شعبوية)

في البناء على تخويف الناس من (تركيا)، والعواطف (عظمة فرنسا)...³⁰ ومن هنا، يمكن بسهولة أن يعدّ الجمهور الفرنسي تركيا تهديدًا لمصالح فرنسا الجيو سياسية.

وبالنظر إلى سؤال: كيف يحاول السياسيون والصحافيون الفرنسيون نزع الشرعية عن الوجود التركي في المنطقة من خلال بذل الجهود لإسباغ الشرعية على الموقف الفرنسي ضد تركيا؟ هنا، يبدو أن فرنسا تركّز سياستها على خلق عدو متخيّل. تُعدّ تركيا الدولة التي لديها قيم ومبادئ تتعارض مع تلك التي ينتهجها المجتمع السياسي في فرنسا، وتميل إدارة ماكرون إلى تعريف تركيا عمومًا على أنها «تهديد حقيقي» للديمقراطية الأوروبية، والحقوق الأساسية، وحرية التعبير، وما إلى ذلك. وقد حاولوا بناء السياسة من خلال إسباغ الشرعية على الإجراءات ضد تركيا على المستويين الوطني والدولي.

وحول دور فرنسا في شرق البحر الأبيض المتوسط ينقسم الصحافيون والباحثون الفرنسيون إلى معسكرين: أولئك الذين يحاولون إقناع الجمهور الفرنسي بضرورة الوجود العسكري الفرنسي الحالي في شرق البحر الأبيض المتوسط، وأولئك الذين ينتقدون هذا الموقف باعتباره غير متوافق مع مكانة فرنسا والقيم الديمقراطية والجمهورية. لذلك، فإن دعم الدولة الفرنسية الرسمي لحفتر والسياسي موضوع موضع تساؤل ومناقشة بشكل خاص من قبل المعسكر الثاني. يفسّر بيوتر سمولار موقف فرنسا، بدعم الفصيل الانقلابي في ليبيا، بأنه «رهان خاسر».³¹ وفقًا لفريدريك بوبين ومارك سيمو، فقد استثمرت فرنسا بشكل كبير في نظام حفتر، وتحاول الآن الحفاظ على مكاسبها السياسية في ليبيا.³² علاوة على ذلك، نشرت مؤسسة فكرية تُعرّف باسم مارس، وتعمل على إنتاج تحليلات لتعزيز المصالح الإستراتيجية المتعلقة بصناعة الدفاع والأمن التي تشكل أساس السيادة الفرنسية - بحثًا بعنوان «لماذا كان التدخل الفرنسي في شرق البحر المتوسط ضروريًا لإقناع الرأي العام الداخلي؟»، وقد دافعت هذه المجموعة بخطاب قومي شديد، وبتعصب عن إعادة تقويم السياسة الخارجية الفرنسية نحو طموح أن تكون شرطي البحر الأبيض المتوسط ضد تركيا. وبالمثل، أشارت المجموعة بشكل متناقض إلى أنه «على عكس ما قد يسمعه المرء، فإن تركيا لم تتصرف مثل «دولة مارقة». إنها ببساطة لديها مصالح للدفاع، وتستخدم أساليب محبطة للقيام بذلك، ولكن، مرة أخرى، لا يوجد هناك شيء غير قانوني.³³ يؤكد هذا ببساطة الأساس القانوني الضعيف للوجود الفرنسي في شرق البحر المتوسط ضد تركيا.

إن معارضة تركيا، التي يتألف سكانها بالكامل تقريبًا من المسلمين، سمحت على ما يبدو لإدارة ماكرون بتعزيز الدعم الشعبي الفرنسي الذي يثيره سياسيًا خطاب الإسلاموفوبيا. وبدون أي تمييز بين الإسلام والإرهاب أعلن ماكرون في 29 أكتوبر/

تشرين الأول 2020، بعد هجوم إرهابي على كنيسة في نيس أن فرنسا الكاثوليكية تعرضت لـ «الإرهاب الإسلامي».³⁴ بعد مقتل المعلم صموئيل باتي مؤخرًا على يد إرهابي، قرّر العديد من الإداريين العامين أيضًا نشر الرسوم الكاريكاتورية لتشارلي إبدو على جدران المباني العامة وفقًا لحرية التعبير، في حين أن الدولة الفرنسية بدأت بالفعل مطاردة الجمعيات الإسلامية وأدخلت لائحة جديدة لنظام اعتماد الأئمة ضمن «المخطط الجمهوري» للحصول على إسلام أكثر «مؤسسية»!³⁵

خلقت هذه الخطوة جدلاً كبيرًا بين مبادئ الاحترام والحرية على الصعيدين الوطني والدولي. أعرب بعض القادة، مثل جوستين ترودو من كندا عن أن الحريات ليست بلا حدود، في حين قال الزعيم اليساري في فرنسا جان لوك ميلانشون بوضوح: «هناك كراهية ضد المسلمين تتخفى في ظل العلمانية في فرنسا».³⁶ كما تعاملت وزيرة البيئة السابقة سيجولين رويال مع الوضع على أنه إهانة للمسلمين.³⁷ أخيرًا، اضطر ماكرون إلى توجيه رسالة إلى الفاياننشال تايمز موضحة أن فرنسا تعارض «الانفصالية الإسلامية» وليس الإسلام على الإطلاق.³⁸

وعلى العكس من ذلك أكد وزير الداخلية جيرالد دارمانين أن «العائلات التي تعارض الرسوم الكاريكاتورية المناهضة للإسلام ستُدان بالترحيل»، وهذا يعني أن حرية التعبير لا تُطبّق على الجميع.³⁹ حتى لو كان منظور دارمانين سياسيًا يمينيًا، يستخدم المصطلحات الماركسية، فقد نشر مؤخرًا كتابًا بعنوان «انفصالية إسلامية: بيان علمي»، حيث جرى تحديد عدو فرنسا على أنه «الإسلاموية، واعتبرها أرضا خصبة للإرهاب».⁴⁰ يمكننا القول أنه في فرنسا، لم تعد العلمانية تعمل ببساطة كفصل بين الدين والدولة. بل بدلًا من ذلك، يتم استغلالها من قبل الحكومة للسيطرة على المجتمعات الإسلامية والسيطرة عليها.

تعرضت هذه السياسة لانتقادات شديدة من قبل الدول الإسلامية وتركيا. تمت مقاطعة المنتجات الفرنسية في العديد من البلدان. ومع ذلك، ركز القادة الفرنسيون في الغالب على دعوة المقاطعة التي أطلقها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. واعتبر وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لو مير ذلك «غير مقبول».⁴¹ في ظل تصاعد التوترات المتعلقة بالإسلاموفوبيا والبحر الأبيض المتوسط والسياسة التركية تجاه نزاع كاراباخ بين أذربيجان وأرمينيا، لوحث فرنسا أخيرًا بالتهديد بإلغاء الاتحاد الجمركي مع تركيا، مما يدل على المطالبة بفرض عقوبات اقتصادية على تركيا.

في الواقع، انتقدت وزارة الخارجية الفرنسية بشدة الدعم السياسي التركي لأذربيجان خلال حرب كاراباخ الثانية مع أرمينيا. واتهم لودريان تركيا بالتحريض على صراع دولي.⁴² علاوة على ذلك، أعلن ماكرون في مقابلة مع صحيفة لوفيغارو في 1 أكتوبر 2020، أن تركيا

أرسلت جهاديين من سوريا إلى باكو: «وفقًا لمعلوماتنا الخاصة، غادر 300 مقاتل سوريا للوصول إلى باكو عبر غازي عنتاب».⁴³ بعد ذلك، في 4 أكتوبر 2020، أعد البرلمان الفرنسيون اقتراحًا لقرار بشأن حماية الشعب الأرمني والمجتمعات المسيحية في أوروبا والشرق. وطالب النص بضرورة الحماية من الخطر سواء تعرضت فرنسا أو شركاؤها الأوروبيون أو دول أخرى للتهديدات أو الهجمات الإرهابية المباشرة والموجهة، أو الشعوب والدول الأخرى تخضع لوجود مقاتلين جهاديين في النزاعات المسلحة: هذا هو حال الحلفاء الأكراد لفرنسا الذين يواجهون بشكل يومي في شمال سوريا ميليشيات إسلامية مدعومة من تركيا». بالرغم من هذا الخطاب الديني ضد تركيا والإسلام، فإن الاقتراح يدعي بشكل ساخر أن «الرابطه والصدقة بين فرنسا وأرمينيا علمانية».⁴⁴ بهذه الطرق، حاول السياسيون الفرنسيون رسم روابط مباشرة بين تركيا والجهادية وما يسمى بالإرهاب الإسلامي دون أي دليل ملموس، من خلال استراتيجيتهم الخطيئة.

يمكن القول أن الاهتمامات الرئيسية للدولة الفرنسية قد تركزت على إعادة توحيد جغرافي في نهاية المطاف بين أذربيجان وتركيا، مروراً بناختشيفان. ويرجع ذلك جزئيًا إلى حقيقة أن شركة النفط الحكومية الأذربيجانية، سوكار، اشترت شركة النفط الوطنية اليونانية ديسفا في عام 2013. وهذا ما فسرتة فرنسا كخطوة إستراتيجية في السيطرة على طرق النقل والبنية التحتية للطاقة في لصالح تركيا وأذربيجان.

يعكس النهج السياسي الأخير الذي اتبعته فرنسا واليونان بوضوح توجههما لعزل تركيا سياسيًا عن الاتحاد الأوروبي والبحر الأبيض المتوسط. يمكن اعتبار الدعم الفرنسي السياسي والعسكري لليونان، والذي يتضح من بيعها لطائرات رافال والفرقاطات كتنيجة لهذه السياسة الإقصائية. تتكون مقاربة ماكرون المتوسطة بشكل أساسي من إقصاء تركيا من المنطقة من أجل التسلل إلى الشرق الأوسط وشرق البحر الأبيض المتوسط.⁴⁵

أوربية سياسة فرنسا المتوسطة : من المبادرة الفردية إلى التعاون

كان الاتحاد من أجل المتوسط متسقًا مع سياسة فرنسا في إعادة تنشيط هويتها المتوسطة، نظرًا للحقيقة أن إستراتيجية ساركوزي الخطيئة ركزت إلى حد كبير على البعد الثقافي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. بسبب المهمة الحضارية القديمة للإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، أعاد ساركوزي النظر في التكامل الحضاري بين دول المنطقة من أجل التأكيد على القيادة الفرنسية على طول المحور الأورو-متوسطي. ومع ذلك، فإن المعارضة الرئيسية لهذه المبادرة الفردية جاءت من دول غير متوسطة، مثل ألمانيا، والمؤسسات الأوروبية. حتى لو رحبت إيطاليا وإسبانيا بهذه الرؤية السياسية، التي أطلقها ساركوزي، فقد فضلنا إضفاء الطابع الأوروبي على الاتحاد من أجل المتوسط في



إطار عملية برشلونة.⁴⁶ لذلك كان لا بد من تحويل مبادرة فرنسا الفردية إلى الاتحاد من أجل المتوسط في عام 2008، بينما تم تعيين هنري جويانو، أحد مستشاري ساركوزي الخاصين، رئيساً للبعثة المشتركة بين الوزارات للاتحاد من أجل المتوسط⁴⁷، على أساس أن الاتحاد من أجل المتوسط أعلن عن التعاون بين دول البحر الأبيض المتوسط. يتم هذا التنسيق على طول المزيد من القنوات وللحفاظ على الوزن الدبلوماسي والسياسي لفرنسا داخل الاتحاد من أجل المتوسط.

يهدف الاتحاد من أجل المتوسط إلى إصلاح التعاون بين الدول، مما يعني تقاسم السلطة. ومع ذلك، كما يقول جيليسيبي، «حاولت فرنسا بقيادة ساركوزي ممارسة» القيادة «بطريقة أكثر أحادية الجانب» في سياسة البحر الأبيض المتوسط.⁴⁸ على عكس هذه السياسة، يعكس الاتحاد من أجل المتوسط إعادة تموضع الدول الأوروبية الأخرى، وخاصة إسبانيا وإيطاليا، لأن هذا الاتحاد يسمح لها بالحصول على نفوذ في البحر الأبيض المتوسط.

ربما اعتبرت فرنسا هذين البلدين «شركيين مكملين» لسياستها القيادية في البحر الأبيض المتوسط. لذلك كان الاتحاد من أجل المتوسط مسؤولاً عن موازنة القوى المختلفة في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب عدم الاستقرار السياسي في إفريقيا

والشرق الأوسط، كان الاتحاد من أجل المتوسط بحاجة إلى تطوير سياسة أكثر استباقية في بداية أزمة الهجرة غير النظامية وتأمين ممر الطاقة في الفضاء الأورومتوسطي. منذ عام 2010، مع اكتشاف موارد جديدة للطاقة، أصبح البحر الأبيض المتوسط منطقة أكثر إستراتيجية، حيث ظهرت تحديات جديدة بين الجهات الفاعلة. وبسبب تعدد الجهات الفاعلة في المنطقة، لم يكن من السهل ضمان الأمن والتعاون في نفس الوقت. هنا، أبرزت سياسة الأمن والدفاع الأوروبية (ESDP) التعاون مع الدول غير الأوروبية أيضًا. لقد تجاوز هدف التعاون هذا سياسة فرنسا الفردية في البحر الأبيض المتوسط وقدرتها الدفاعية. هذا هو السبب في أن تركيا لا تزال فاعلاً استراتيجيًا في المنطقة لاستقرار وأمن مشاريع ممر الطاقة، مثل ترك ستريم، وخط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول (طاناب)، وما إلى ذلك.

يسلط هذا الواقع السياسي الضوء على أهمية تركيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وقد تجاهلت السياسة الخارجية الفرنسية هذا الواقع وفضلت الوقوف ضد تركيا من خلال خلق تقارب سياسي مع اليونان والإدارة اليونانية لجنوب قبرص من أجل كسب المزيد من الأرباح الاقتصادية لشركة توتال للنفط والغاز (الخريطة 1) و لبلوغ موقع سياسي في المنطقة. توضح هذه النقطة حدود السياسة الفرنسية المتوسطة. في هذا الإطار، ليس من المستغرب أن تصر فرنسا واليونان خلال القمة الأوروبية في 11 ديسمبر 2020، على فرض تدابير اقتصادية ثقيلة ضد تركيا؛ ومع ذلك، فُرضت عقوبات طفيفة فقط من أجل الحفاظ على الاستقرار في المنطقة.⁴⁹



الخريطة 1: تراخيص الاستكشاف البحرية الممنوحة من قبرص الجنوبية

المصدر: ستانينش و كاربوز (2020).⁵⁰

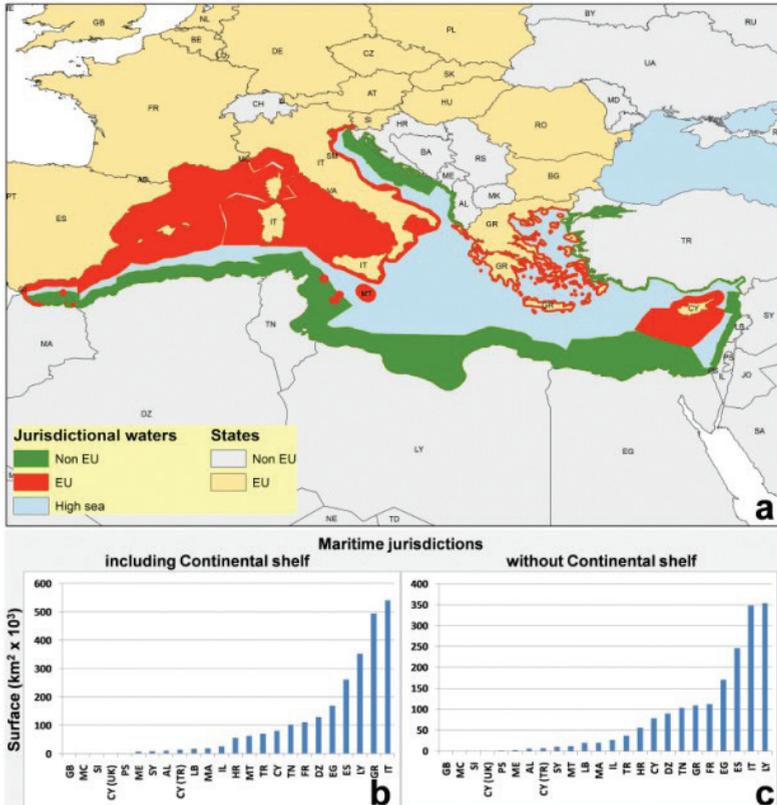
حدود السياسة الفرنسية في البحر المتوسط: موقف تركيا

تساهم تركيا بنشاط في الأمن الأوروبي بصفتها جهة فاعلة رئيسية في التعاون بين الناتو والاتحاد الأوروبي من خلال قدرتها العسكرية والدبلوماسية، فضلاً عن خلفيتها الثقافية والتاريخية في المنطقة.⁵¹ حتى لو كانت تركيا ترغب في لعب دور أكبر في خطة الأمن والدفاع الأوروبية، فقد وضع بعض الفاعلين الأوروبيين، مثل قبرص الجنوبية، عقبات تتطلب مشاركة تركيا في وكالة الدفاع الأوروبية.⁵² تسعى اليونان إلى فرض عقوبات سياسية واقتصادية على تركيا عبر الاتحاد الأوروبي من خلال تجاهل الأطروحة التركية حول التقاسم العادل لاحتياطيات الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط، على أساس كل من سواحلها وسواحل الجمهورية التركية لشمال قبرص.

يعرض هذا النوع من العمل المسيس التعاون السياسي وفرص استغلال إمكانات الطاقة في المنطقة عبر بنى تحتية آمنة للنقل للخطر. بدون التكامل السياسي والمساهمات من جانب تركيا، فإن الأهداف المنصوص عليها في معاهدة مجتمع الطاقة في الاتحاد الأوروبي، والتي ركزت على أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي، لن تتحقق بشكل صحيح. من أجل تنويع ممرات الطاقة الخاصة به، قرر الاتحاد الأوروبي في عام 2008 أن تركيا هي دولة العبور الرئيسية.⁵³ منذ ذلك الحين، تستثمر تركيا في العديد من البنى التحتية للغاز، مثل طاناب، وخط الأنابيب عبر البحر الأدرياتيكي (تاب) وما إلى ذلك، لجعل نفسها مركزاً حقيقياً للطاقة.⁵⁴ ومع ذلك، وبدعم من فرنسا، شجعت اليونان على إخراج تركيا من مشروع خط أنابيب «إيست ميد» من أجل تعزيز أهميتها الإستراتيجية ومكانتها في الاتحاد الأوروبي.

صعب التعاون بين فرنسا واليونان ضد تركيا على الجانب الشرقي من المنطقة العثور على ترتيب مفيد لكل فاعل. مع وجود خط ساحلي محدود على البحر الأبيض المتوسط، فإن مطالبات اليونان لها أساس شرعي ضعيف، في حين أن حجة فرنسا حول الدفاع عن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية تواجه قيوداً قانونية أيضاً. يقول جيسون، «على الرغم من أن القانون الدولي يضيف بُعداً إضافياً قيماً للتشريعات الوطنية والتشريعات الأوروبية، إلا أنه ليس أساساً كافياً للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية».⁵⁵ بالإضافة إلى ذلك، طالبت تركيا بحقوق مبدئية وبحكم الواقع في شرق البحر الأبيض المتوسط، وإذا كانت هناك معاهدة تقييد مفروضة في هذه المنطقة، فيجب أن تتم بمشاركة جميع دول المنطقة. لا يمكن لقبرص الجنوبية أن تمثل جزيرة قبرص وحدها، حيث يجب دمج جمهورية شمال قبرص التركية في العملية أيضاً.⁵⁶ نظراً لأن تركيا لم توقع على اتفاقية الأمم

المتحدة لقانون البحار في عام 1982، فإن أحكام هذه الاتفاقية المتعلقة بترسيم الحدود البحرية لا يمكن أن تُفرض على تركيا. أبلغت تركيا في 21 ديسمبر 1995، الأمانة العامة للأمم المتحدة أن «التوقيع والتصديق على الاتفاقية من قبل اليونان والإعلان اللاحق في هذا الصدد لن يمس ولا يؤثر على الحقوق القائمة والمصالح المشروعة لتركيا فيما يتعلق بمناطق الولاية البحرية في بحر إيجه»⁵⁷، مما يعني أيضاً أن خريطة إشبيلية لم يتم اعتبارها بالنسبة لتركيا (الخريطة 2).⁵⁸ تحتفظ تركيا بكامل حقوقها وفقاً للقانون الدولي. نظراً لأن الخلاف القانوني بين قبرص الجنوبية واليونان و تركيا يرتبط ارتباطاً مباشراً بالجرف القاري حيث توجد الموارد الهيدروكربونية، فإن دعم فرنسا لليونان وقبرص الجنوبية، من خلال الاستفادة من البعد الأوروبي، لم يكن واقعياً.



الخريطة 2: السلطات البحرية لدول البحر الأبيض المتوسط وفقاً لخريطة إشبيلية

المصدر سينير يلا، (2014).⁵⁹

خاتمة

إن سياسة فرنسا المتوسطة هي سياسة متعددة المستويات. إنها مبنية على المعضلة الحضارية كما في الحقبة الاستعمارية. وبسبب خلفيتها التاريخية وماضيها الاستعماري، حاولت فرنسا أن تكون زعيمة الاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط. إن تحديد تركيا على أنها «عدو خارجي» يبرر طموحات السياسة الخارجية الفرنسية في البحر المتوسط بشكل عام وفي شرق البحر المتوسط بشكل خاص. لذلك، أصرت القيادة الفرنسية المتصورة في المنطقة على أن يتبنى الاتحاد الأوروبي نهجًا سياسيًا إقصائيًا تجاه تركيا.

وقد عزز هذا العلاقات بين فرنسا وقبرص الجنوبية واليونان كما حاول القادة الفرنسيون ترسيخ موقفهم السياسي بخطاب شعبي مناهض للإسلام ومعادٍ لتركيا. في حين تسببت الهجمات الإرهابية في فرنسا في إثارة القادة الفرنسيين واستفزاز السكان بسبب الانقسام الديني والثقافي، دعا ماكرون الاتحاد الأوروبي بشكل مباشر إلى تشكيل جبهة موحدة ضد تركيا، على الرغم من الدور الإستراتيجي لتركيا في أمن الطاقة في أوروبا وموقعها النشط في الناتو وبالنسبة لماكرون، لم تعد تركيا شريكًا.

ومع ذلك، عندما يتم أخذ الأقليات المسلمة في فرنسا والنقاد السياسيين في الاعتبار، كان على ماكرون تغيير اللغة والمصطلحات التي كان يستخدمها حول الإسلام. ولهذا السبب احتاج إلى التأكيد على أن فرنسا كانت ضد «الانفصالية الإسلامية» لكنها «لا تعارض الإسلام أبدًا». يعكس توضيح ماكرون بوضوح حدود السياسة الفرنسية الجديدة للإسلاموفوبيا. حتى أن إريك دي مولان بوفورت، رئيس مؤتمر أساقفة فرنسا، في خطابه في مجلس الشيوخ الفرنسي، استنكر قانون الانفصال القومي المثير للجدل بشأن الإسلاموية وقال أنه يعطي «شعورًا بأن المؤمنين هم مواطنون يجب أن نكون حذرين منهم».⁶⁰ علاوة على ذلك، يقاوم المجتمع المدني الفرنسي الاتجاهات الاستبدادية لإدارة ماكرون.

في إطار السياسة الواقعية، ليس لسياسة فرنسا المتوسطة أساس واقعي على المدى الطويل، حتى لو كانت ستساهم بالفعل في شعبية ماكرون في فرنسا وربما في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن الشعبية لا تساعد في إدارة القضايا في البحر الأبيض المتوسط. لا يمكن اختزال دور تركيا في التعامل مع الاتحاد الأوروبي إلى كونها دولة هامشية. إن اعتبار تركيا «شريكًا استراتيجيًا»، بدلًا من عضو كامل في الاتحاد الأوروبي، يشير في الغالب إلى النهج الأحادي الجانب للنادي الأوروبي نتيجة لسياسة الإقصاء. يجب حل المشاكل، مثل حقوق جمهورية شمال قبرص التركية، وتقاسم احتياطات النفط والغاز، على أساس المساواة، ليس من خلال تجاهل حقوق الأطراف، ولكن من خلال دمجها. وهذا ضروري من أجل حل سلمي لقضية شرق البحر المتوسط.

الهوامش والمراجع:

- .1 "Aide au Développement évFace à la Chine, la France veut Proposer "une autre voie" aux États Africains," Le Figaro, (December 17, 2020), retrieved from <https://www.lefigaro.fr/conjoncture/aide-au-developpement-face-a-la-chine-la-france-veut-proposer-une-autre-voie-aux-etats-africains-20201217>.
- .2 Timothy Reid, "Strange Bedfellows: Why France's Emmanuel Macron and His Autocratic Friends Are Attempting to Impose another Strongman in the MENA Region," Insight Turkey, Vol. 22, No. 4 (2020), pp. 60-61.
- .3 "Méditerranée : Macron Appelle l'UE à Faire Front Commun Face à la Turquie," Le Figaro, (September 10, 2020), retrieved from <https://www.lefigaro.fr/flash-actu/france-pour-macron-l-europe-doit-avoir-une-voix-plus-unie-et-plus-claire-face-a-la-turquie-20200910>.
- .4 Louis Blin, "Quelle Politique Française en Méditerranée ?" Cah Orient, Vol. 129, No. 1 (2018), pp. 29-43.
- .5 Emmanuel Macron, "Propos Liminaire du Président de la République: Conférence de Presse des Membres du Med7," (March 16, 2020), retrieved from <https://www.elysee.fr/front/pdf/elysee-module-15991-fr.pdf>.
- .6 Lamb Harold, Suleiman the Magnificent: Sultan of the East, (Luce Press, 2008).
- .7 Louis Blin, "Quelle Politique Française en Méditerranée ?" Cah Orient, Vol. 129, No. 1 (2018), pp. 29-43.
- .8 Paul A. Silverstein, "France's Mare Nostrum: Colonial and Post-colonial Constructions of the French Mediterranean," Journal of North African Studies, Vol. 7, No. 4 (December 2002), p. 3.
- .9 Hélène Blais and Florence Deprest, "The Mediterranean, a Territory between France and Colonial Algeria: Imperial Constructions," European Review of History, Vol. 19, No. 1 (March 2012), pp. 33-57.
- .10 Denys P. Myers, "The Mandate System of the League of Nations," Annals of American Academy of Political and Social Science Vol. 96, No. 1 (July 1921), pp. 74-77.
- .11 Vincent Labouret, "Politique Méditerranéenne de la France," Politique Étrangère, Vol. 36, No. 5-6, (1971), pp. 489-499.
- .12 Alessandro Brogi, "Competing Missions: France, Italy, and the Rise of American Hegemony in the Mediterranean," Diplomatic History, Vol. 30, No. 4 (September 2006), pp. 741-770.
- .13 Samy Cohen, "De Gaulle et Israël. Le Sens d'une Rupture," in Élie Barnavi (ed.), La Politique Étrangère du Général de Gaulle, (Paris: Presses Universitaires de France, 1985), pp. 192-202.

- Giuliano Garavini, "Completing Decolonization: The 1973 'Oil Shock' and the Struggle for Economic Rights," *International Historical Review*, Vol. 33, No. 3 (September 2011), pp. 473-487. .14
- Mikhaël Harsgor, "Idéologie et Praxis dans la Politique Étrangère du Général de Gaulle," in Élie Barnavi (ed.), *La Politique Étrangère du Général de Gaulle*, (Paris: Presses Universitaires de France, 1985), pp. 43-60. .15
- Keith Hamilton, "Britain, France, and America's Year of Europe 1973," *Diplomacy and Statecraft*, Vol. 17, No. 4 (December 2006), pp. 871-895. .16
- Edward A. Kolodziej, "French Mediterranean Policy: The Politics of Weakness," *International Affairs*, Vol. 47, No. 3 (1971), pp. 503-517. .17
- Sami Makki, "La Stratégie Américaine en Méditerranée," *Confluences Méditerranée*, Vol. 40, No. 1 (2002), pp. 125-140. .18
- "Mediterranean Quality Status Report," UN Environment/MAP—Barcelona Convention Secretariat, (2017) retrieved from https://www.medqsr.org/sites/default/files/inline-files/2017MedQSR_Online_0.pdf. .19
- "Nicolas Sarkozy: Si on dit que la Turquie est un pays Européen, c'est qu'on veut la mort de l'Europe," *CNEWS*, retrieved on February 8, 2021, from <https://www.youtube.com/watch?v=jo9o-7kNo9Y>. .20
- Présidence de la République Française, *Déclaration Commune du Sommet de Paris pour la Méditerranée*, Paris, MAE, (July 13, 2008), retrieved from https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/Declaration_commune_UPM_bis.pdf, p. 12-13, (translated by the author). .21
- "Sarkozy et Obama s'opposent sur l'entrée de la Turquie dans l'UE," *Libération*, (April 5, 2009), retrieved from https://www.liberation.fr/planete/2009/04/05/sarkozy-et-obama-s-opposent-sur-l-entree-de-la-turquie-dans-l-ue_550988/. .22
- "Europe's Growing Muslim Population," *Pew Research Center*, (November 29, 2017) retrieved from <https://www.pewforum.org/wp-content/uploads/sites/7/2017/11/FULL-REPORT-FOR-WEB-POSTING.pdf>. .23
- Simon Hadler, "Europe's Other? The Turks and Shifting Borders of Memory," *European Review of History*, Vol. 24, No. 4 (July 2017), pp. 507-526. .24
- Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*, (New York: Simon & Schuster, 2011). .25
- Jack Goody, *The Theft of History*, (Cambridge: Cambridge University Press, 2006). .26
- Alissa J. Rubin, "Muslims in France say Emergency Powers Go too Far," *The New York Times*, (February 18, 2016), retrieved from https://www.nytimes.com/2016/02/18/world/europe/frances-emergency-powers-spur-charges-of-overreach-from-muslims.html?emc=edit_th_20160218&nl=to-daysheadlines&nid=49519343&_r=0. .27

- Senem Aydın Düzgit, "Critical Discourse Analysis in Analysing European Union Foreign Policy: Prospects and Challenges," *Cooperation and Conflict*, Vol. 49, No. 3 (2014), p. 355. .28
- Michael J. Shapiro, "Strategic Discourse/Discursive Strategy: The Representation of 'Security Policy' in the Video Age," *International Studies Quarterly*, Vol. 34, No. 3 (1990), pp. 331-332. .29
- Eckart Woertz and Eduard Soler Lecha, "Populism and Euro-Mediterranean Cooperation: The Barcelona Process 25 Years After," *Mediterranean Politics*, (August 2020), p. 7. .30
- Piotr Smolar, "En Libye, le Pari Perdu de la France," *Le Monde*, (July 26, 2020), retrieved from [//www.lemonde.fr/afrique/article/2020/06/26/en-libye-le-pari-perdu-de-la-france_6044218_3212.html](http://www.lemonde.fr/afrique/article/2020/06/26/en-libye-le-pari-perdu-de-la-france_6044218_3212.html). .31
- Frédéric Bobin and Marc Semo, "Libye: La France Critiquée pour son Rôle Ambigu dans la Crise Actuelle," *Le Monde*, (April 12, 2019), retrieved from https://www.lemonde.fr/afrique/article/2019/04/12/la-france-critiquee-pour-son-role-ambigu-dans-le-dossier-libyen_5449212_3212.html. .32
- Groupe de Réflexions Mars, "Pourquoi l'intervention de la France en Méditerranée Orientale a été Nécessaire," *La Tribune*, (October 6, 2020) retrieved from <https://www.latribune.fr/opinions/pourquoi-l-intervention-de-la-france-en-mediterranee-orientale-a-ete-necessaire-858828.html>. .33
- Emmanuel Macron, "Déclaration du Président de la République après l'attaque Terroriste de Nice," (October 29, 2020), retrieved from <https://www.elysee.fr/emmanuel-macron/2020/10/29/declaration-du-president-emmanuel-macron-apres-lattaque-terroriste-de-nice>. .34
- Franck Fregosi, "Vers un Islam Officiel... Certifié Républicain?" *Libération*, (November 22, 2020), retrieved from https://www.liberation.fr/debats/2020/11/22/vers-un-islam-officiel-certifie-republicain_1806376. .35
- Jules Pecnard, "Il y a en France une Haine des Musulmans Déguisée en Laïcité," *BFM TV*, (November 12, 2020), retrieved from: https://www.bfmtv.com/politique/selon-melenchon-il-y-a-en-france-une-haine-des-musulmans-deguisee-en-laicite_AV-202011120381.html. .36
- "Ségolène Royal: 'Certaines Caricatures de Mahomet sont Insultantes,'" *Le Point*, (November 16, 2020), retrieved from https://www.lepoint.fr/politique/segolene-royal-certaines-caricatures-de-mahomet-sont-insultantes-16-11-2020-2401221_20.php. .37
- Emmanuel Macron, "France Is Against 'Islamist Separatism'—Never Islam," *Financial Times*, (November 4, 2020), retrieved from <https://www.ft.com/content/8e459097-4b9a-4e04-a344-4262488e7754>. .38

- .39 “La France va Poursuivre et Déporter des ‘Familles Étrangères’ Opposées aux Caricatures du Prophète Mahomet,” FR 24 News, (November 20, 2020), retrieved from <https://www.fr24news.com/fr/a/2020/11/la-france-va-poursuivre-et-deporter-des-familles-etrangeres-opposees-aux-caricatures-du-prophete-mahomet.html>.
- .40 Gérard Darmanin, *Le Séparatisme Islamiste: Manifeste Pour la Laïcité*, (Paris: Editions de L’Observatoire, 2021).
- .41 Mathilde Goupil and Marie-Adélaïde Scigacz, “Tensions entre la Turquie et la France: Bruno Le Maire Juge ‘Inacceptables’ les Menaces de Boycott des Produits Français,” France Info, (October 26, 2020), retrieved from https://www.francetvinfo.fr/monde/turquie/direct-tensions-entre-la-turquie-et-la-france-erdogan-appelle-l-ue-a-arreter-la-campagne-de-haine-de-macron-contre-les-musulmans_4156723.html.
- .42 “Karabakh: La France Pointe une ‘Implication Militaire’ Turque,” Le Figaro, (October 7, 2020), retrieved from <https://www.lefigaro.fr/flash-actu/karabakh-la-france-pointe-une-implication-militaire-turque-20201007>.
- .43 “Des Combattants Syriens Djihadistes au Karabakh selon Macron,” Le Figaro, (October 1, 2020), retrieved from <https://www.lefigaro.fr/international/des-combattants-syriens-jihadistes-au-karabakh-selon-macron-20201001>.
- .44 Assemblée Nationale, Proposition de Résolution sur la Protection du Peuple Arménien et des Communautés Chrétiennes d’Europe et d’Orient, (November 10, 2020), retrieved from <https://www.assemblee-nationale.fr/dyn/opendata/PNREANR5L15B3538.html>.
- .45 Emmanuel Macron, Forum Moyen-Orient Méditerranée de Lugano: “Message du Président Emmanuel Macron,” (August 29, 2020), retrieved from <https://www.elysee.fr/emmanuel-macron/2020/08/29/notre-mediterranee-gronde-ecoutez-le-message-du-president-emmanuel-macron-au-forum-moyen-orient-mediterranee-de-lugano>.
- .46 Edmund Ratka, “La Politique Méditerranéenne de Nicolas Sarkozy: Une Vision Française de la Civilisation et du Leadership,” *L’Europe en Formation*, Vol. 356, No. 2 (2010), pp. 35-51.
- .47 JORF, “Lois et Décrets N° 277,” *Journal Officiel*, (November 28, 2008), retrieved from <https://www.legifrance.gouv.fr/download/pdf?id=5HgRmPiSkKqRFe3tZNiO12xoCtqh9SJ32VBSCt4dzzI=>.
- .48 Richard Gillespie, “Adapting to French ‘Leadership’? Spain’s Role in the Union for the Mediterranean,” *Mediterranean Politics*, Vol. 16, No. 1 (March 2011), p. 60.
- .49 EU Council, “European Council Conclusions,” (December 11, 2020), retrieved from: <https://www.consilium.europa.eu/media/47296/1011-12-20-euco-conclusions-en.pdf>.

- Ana Stanič and Sohbet Karbuz, "The Challenges Facing Eastern Mediterranean Gas and How International Law Can Help Overcome Them," *Journal of Energy and Natural Resources Law*, (2020), p.5 .50
- Hulusi Akar, "Turkey's Military and Defense Policies," *Insight Turkey*, Vol. 22, No. 3 (September 2020), p. 13. .51
- Sinan Ülgen, "The Evolving EU, NATO, and Turkey Relationship," in Burwell Frances (ed.), *The Evolution of U.S.-Turkish Relations in a Transatlantic Context*, (Strategic Studies Institute, 2008), pp. 97-110; Erdal Tath, "Turkey Turns Cold to European Defense: Implications for Western Security," *The Washington Institute*, (June 2, 2008), retrieved from <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/turkey-turns-cold-to-european-defense-implications-for-western-security>. .52
- "Energy Community Work Programme 2020-2021," *Energy Community Secretariat*, (December 13, 2019), retrieved from <https://www.energy-community.org/documents/WP.html>. .53
- Nicolas Mazzucchi, "Méditerranée Orientale: Les Hydrocarbures de la Discorde," *Revue Défense Nationale*, Vol. 822, No. 7 (2019), pp. 27-32. .54
- John Gibson, "Integrated Coastal Zone Management Law in the European Union," *Coastal Management*, Vol. 31, No. 2 (April 2003), p. 132. .55
- Cihat Yaycı, "Doğu Akdeniz'de Yetki Alanlarının Paylaşılması Sorunu Türkiye," *Bilge Strat*, Vol. 4, No. 6 (June 2012), pp. 40-41. .56
- "United Nations Convention on the Law of the Sea," UN, retrieved from <https://treaties.un.org/doc/Publication/MTDSG/Volume%20II/Chapter%20XXI/XXI-6.en.pdf>. .57
- Sergio Cinnirella et al., "Steps Toward a Shared Governance Response for Achieving Good Environmental Status in the Mediterranean Sea," *Ecology and Society*, Vol. 19, No. 4 (2014), p. 3. .58
- Cinnirella et al., "Steps Toward a Shared Governance Response for Achieving Good Environmental Status in the Mediterranean Sea," p. 3. .59
- Pierre Maurer, "Séparatisme: La Conférence des Évêques de France Critique une "Loi Répressive" qui Donne "Le Sentiment que les Croyants sont des Citoyens dont il Faudrait se Méfier,"" *Sénat*, (February 3, 2021), retrieved from <https://www.publicsenat.fr/article/parlementaire/separatisme-la-conference-des-eveques-de-france-critique-une-loi-repressive>. .60